المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

19 آب/ أغسطس 2020

(ترجمة غير رسمية)

شكراً جزيلاً السيد الرئيس السفير ديان ترانسيه دجاني (اندونيسيا)

1- أقدم إحاطتي إليكم اليوم، وأنا على وعي تام بالمعاناة العميقة للشعب السوري، الذي تعرض خلال هذا العقد للموت والإصابة والتشريد والدمار والرعب والإهانات وعدم الاستقرار وتراجع التنمية والعوز على نطاق واسع – ويتصارع الآن أيضًا مع COVID-19 والانهيار الاقتصادي.

2- لقد تلقيت بحزن بالغ خبر مصرع وجرح العديد من السوريين في الانفجار المأساوي في بيروت. لقد فقد الكثير من السوريين في لبنان سبل عيشهم، أو تُركوا بلا مأوى ولا غذاء. وستكون التداعيات على شبكات الإمداد الإنسانية والاقتصادية في سوريا وعائدات تجارة الترانزيت كبيرة بلا شك، بالنظر إلى الاقتصاد السوري المنهار بالفعل.

3- اسمحوا لي أن أبلغكم أيضاً أن نائبة المبعوث الخاص السيدة خولة مطر كانت، للأسف، ضمن موظفي الأمم المتحدة الذين أصيبوا في الانفجار. ومع ذلك، يسعدني أن أقول أنها الآن تتماثل الشفاء، وأنني على ثقة أنكم جميعاً تنضمون إلي في تقديم تمنياتنا الصادقة لها بالشفاء واستئناف السعي الحثيث لتحقيق مهمتنا المشتركة.

السيد الرئيس،

4- في الوقت الذي أقدم إحاطتي لكم اليوم، يجري التحضير لعقد الدورة الثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة يوم الاثنين 24 آب / أغسطس في جنيف.

5- لاشك أن عقد اجتماعات لأعضاء الهيئة المصغرة يمثل تحدياً كبيراً بسبب جائحة COVID-19. إننا نراقب عن كثب التطورات المتعلقة بانتشار الفيروس في سوريا وجنيف وفي جميع أنحاء العالم. ونتبع التعليمات الصحية الصادرة عن البلد المضيف الكريم – سويسرا – التي أعرب عن تقديري العميق للدعم الذي تقدمه لنا – ونتبع أيضاً التوجيهات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث تعقد اجتماعات اللجنة.

6- في ضوء جميع المعلومات ونصائح الخبراء المتاحة لنا، وبغض النظر عن أي تطورات أخرى في الأيام المقبلة تتعلق بالوباء، وبموافقة الرئيسين المشاركين وردود الفعل الإيجابية لأعضاء اللجنة، فإننا نخطط للمضي قدماً. نحن على اتصال بالرئيس المشارك المسمى من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية والرئيس المشارك من قبل هيئة المفاوضات السورية المعارضة، وكذلك مع أعضاء الثلث الأوسط، لاتخاذ الترتيبات اللازمة. وسنقوم بالطبع بتطبيق بروتوكولات صارمة للصحة والسلامة لتقليل المخاطر.

7- بعد توقف دام لتسعة أشهر – يرجع في المقام الأول للخلافات حول جدول الأعمال ثم جائحة كورونا – يتعين علينا أن نذكر أنفسنا بأن اللجنة الدستورية تجتمع على أساس ويسترشد عملها باتفاق بين الحكومة والمعارضة. وللتذكير فقد كان هذا أول اتفاق سياسي بين الأطراف، للبدء في تنفيذ جانب رئيسي من قرار مجلس الأمن 2254، الذي دعا إلى وضع جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد.

8- يعكس هذا الاتفاق بعض المبادئ الأساسية – بما في ذلك احترام ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، وسيادة سوريا، ووحدتها، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وطبيعة العملية بقيادة وملكية سورية. كما يدعو الاتفاق الرئيسين المشاركين إلى تعزيز تمثيل المرأة في عمل اللجنة الدستورية ارتكازاً على الإنجاز الذي تم تحقيقه من خلال تمثيل النساء في اللجنة بما يقارب نسبة 30%. كما يشير الاتفاق أيضاً إلى أهداف أوسع: دعوني أذكركم إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة على النحو الوارد في القرار 2254 بناءً على دستور جديد، والحاجة إلى عملية سياسية أوسع لتنفيذ القرار 2254. ويمنح هذا الاتفاق تفويضاً للجنة، في سياق عملية جنيف التي تيسرها الأمم المتحدة، إلى، وأقتبس: "إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة الشعبية كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق قرار مجلس الامن 2254".

9- هذه مهمة بالغة الأهمية – لبدء عمل تأسيسي، عقد اجتماعي للسوريين – بعد عقد من الصراع العنيف والمعاناة والانقسامات وغياب الثقة.

السيد الرئيس،

10- كما تعلمون، تعبر الدساتير عن سيادة الأمة وتتعلق بالحقوق الأساسية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ وسيادة القانون والحكم الرشيد؛ علاقة الشعب بحكومته؛ وكيفية انتخاب الممثلين السياسيين وتحديد سلطاتهم ومسؤولياتهم.

11- أثناء الدورات وفيما بينها، كنت على استعداد دائم لدعم الرئيسين المشاركين وأعضاء اللجنة للمساهمة في تضييق الخلافات من خلال ممارسة مساعيي الحميدة، وقد سعيت للقيام بمهمتي في تيسير العملية بشكل يضمن استمرار مصداقية اللجنة وتوازنها وشموليتها، وفقاً لولايتي والاتفاق الذي أنشئت اللجنة بموجبه.

12- يعود الفضل في إمكانية عقد الجلسة القادمة إلى اتفاق الرئيسين المشاركين على جدول الأعمال، وهو كالتالي، أقتبس: "وفقاً لولاية اللجنة، والقواعد الإجرائية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية، مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية". دعوني أعرب مجدداً عن تقديري للرئيسين المشاركين لتوصلهما إلى هذا الاتفاق. وأذكر الطريقة البراجماتية والمهنية التي ترأسا بها المداولات، لا سيما خلال الدورة الأولى حينما كان هناك أيضًا جدول أعمال متفق عليه. لذلك أتطلع إلى لقائهما عند وصولهما إلى جنيف وإلى مشاركتهما الإيجابية في رئاسة الدورة المقبلة.

السيد الرئيس،

13- وبنفس الروح، أواصل تشجيع جميع أعضاء اللجنة على القدوم إلى جنيف مستعدين للانخراط بجدية في جوهر المناقشات، على أساس جدول الأعمال الذي وافق عليه الرئيسان، دون شروط مسبقة بالطبع.

14- واتساقًا مع التدابير الحذرة المتصلة بمكافحة الجائحة، أعتقد أنه ينبغي علينا العمل معاً الآن لدفع هذه العملية إلى الأمام بطريقة مهنية، مع عقد سلسلة من الاجتماعات بطريقة منتظمة خلال الأشهر المقبلة، بما في ذلك جدول أعمال الاجتماع القادم.

السيد الرئيس،

15- وهذا أمر مهم لأن ملايين السوريين ما زالوا يعانون معاناة هائلة ولا يملكون رفاهية الوقت انتظاراً لانفراج سياسي ما.

16- يخبرنا محاورونا من المجتمع المدني في كثير من الأحيان أنهم على دراية بأن اجتماعاً واحداً للجنة الدستورية لن يحدث تغييرات فورية على الأرض. لكن المشاركة الجادة من قبل جميع الأطراف ستمنحهم الأمل في أن عملية هادفة تلوح في الأفق، ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على حياة الشعب السوري على المدى الطويل.

17- إن الإحباط الذي خلفه عدم إحراز تقدم في العملية السياسية هو ضمن الأمور التي تثيرها معي باستمرار عضوات المجلس الاستشاري النسائي، اللاتي تواصلن اجتماعاتهن الافتراضية، واللاتي سأتشاور معهن في وقت لاحق من هذا الأسبوع يوم الجمعة والأسبوع المقبل خلال أعمال الدورة القادمة للجنة الدستورية. يعمل المجلس الاستشاري النسائي لدعم العملية الدستورية وتعزيز حقوق المرأة والنوع الاجتماعي. وتواصل عضواته تسليط الضوء على انتشار COVID-19 في المجتمعات الأكثر تعرضاً، والمعاناة الاقتصادية للسوريين، والاحتياجات الإنسانية الملحة للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع –الأسر التي تعيلها النساء، واللاجئين والنازحين السوريين، والأسر التي تكافح للعيش تحت الفقر المدقع.

السيد الرئيس،

18- ما زال يعترينا قلق بالغ ومتزايد من تأثير جائحة COVID-19 على الشعب السوري، ففي 10 آب/أغسطس، بلغ إجمالي عدد الحالات المسجلة في سوريا 2114، بما في ذلك 1844 حالة أكدتها وزارة الصحة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، و51 حالة في شمال غرب سوريا، بما في ذلك أول حالتين تم تسجيلهما في مخيمات للاجئين – و219 في الشمال الشرقي.

19- وبطبيعة الحال، زادت القدرة الإجمالية لإجراء الفحوصات ولكنها لا تزال غير كافية إلى حد كبير. لذلك، وكما أخبر نائب الأمين العام لوكوك هذا المجلس في أواخر الشهر الماضي، ربما يكون العدد الحقيقي للحالات أعلى بكثير وقد يكون تأثير الوباء أكثر خطورة مما توحي به هذه الأرقام. نرى بالفعل أن جميع المناطق تعاني من نقص كبير في معدات الوقاية الشخصية والمعدات الطبية وهناك مخاوف بشأن تأثير COVID-19 على العاملين في المجال الصحي.

20- تقود أسرة الأمم المتحدة تدابير الاستعداد والتخفيف في جميع أنحاء البلاد، لكن الاحتياجات هائلة والموارد غير كافية. نحن بحاجة إلى دعمكم المستمر، بما في ذلك في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين، وفقًا للقانون الدولي الإنساني. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على توفير الإعفاءات من العقوبات التي يمكن أن تقوض قدرة الدولة على ضمان الوصول إلى الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي لـ COVID-19 لمواجهة الوباء.

السيد الرئيس،

21- هناك حاجة أيضاً إلى وقف إطلاق نار كامل وفوري على المستوى الوطني – على النحو المنصوص عليه في القرار 2254، للتمكين من بذل جهد شامل لمكافحة الوباء.

22- في الشمال الغربي، لا يزال الهدوء الذي أسفرت عنه الجهود الروسية والتركية صامداً إلى حد كبير. لكن الشهر الماضي شهد تقارير عن استمرار الهجمات الصاروخية والقصف المدفعي والاشتباكات البرية، ومرة أخرى، الضربات الجوية المتفرقة. لقد رأينا تقارير عن إصابة وقتل مدنيين في هذه الأحداث. في غضون ذلك، أكدت وزارة الدفاع التركية في وقت سابق من هذا الأسبوع أن عبوة ناسفة استهدفت دورية مشتركة مما ألحق أضراراً بمركبة تركية. في وقت لاحق، بالأمس كان هناك زيادة في الضربات الجوية الموالية للحكومة في شمال إدلب. لقد وردت تقارير طوال شهر آب/ أغسطس عن قيام كلا الجانبين بتعزيز أو حتى إنشاء مواقع عسكرية جديدة على طول خطوط التماس. لذلك، نحث بشكل خاص تركيا وروسيا للعمل على احتواء هذه الأحداث ومنع التصعيد، واستعادة الهدوء، ومواصلة تعاونهما. ونناشد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان أن تكون أي إجراءات تُتخذ ضد الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن فعالة ومصوبة بدقة ومتسقة مع القانون الدولي الإنساني، وتضمن حماية المدنيين.

23- وفي غضون ذلك، تزداد هجمات تنظيم داعش في وتيرتها وتأثيرها.

24- وشهد الشمال الشرقي استمرار المناوشات والحوادث الأمنية في تل أبيض ورأس العين وما حولهما، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين، فضلاً عن احتجاجات في دير الزور عقب مقتل شخصيات قبلية بارزة هناك. واستهدفت عبوة ناسفة أمس القوات الروسية في دير الزور، مما أسفر عن مقتل جنرال روسي وإصابة ضابطين. في وقت سابق من هذا الأسبوع اطلعنا أيضًا على تقارير عن مناوشات بين الحكومة السورية والقوات الأمريكية: اتهمت وسائل الإعلام الرسمية السورية

الولايات المتحدة بفتح النار، من الجو والأرض، على نقطة تفتيش تابعة للحكومة السورية، مما أسفر عن مقتل جندي واحد وإصابة اثنين آخرين. أما التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة فقال إنه تعرض لإطلاق النار من أفراد في المنطقة المجاورة، ورد على مصدر النيران دفاعاً عن النفس نافياً استخدام طائرات.

25- هذا الحادث هو تذكير صارخ آخر بالحاجة إلى ترتيبات مستدامة للشمال الشرقي، تشمل جميع الأطراف، وتحترم وتعيد في نهاية المطاف سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، اتساقاً مع القرار 2254.

السيد الرئيس،

26- وشهد الجنوب الغربي توترات متكررة واحتجاجات وعدة حوادث عنف أسفر بعضها عن ضحايا. لا تزال التوترات الجيوسياسية مرتفعة في حدتها. وفي وقت سابق من هذا الشهر، ذكرت إسرائيل أنها نفذت ضربات جوية ضد أهداف عسكرية، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص تزعم إسرائيل أنهم كانوا يزرعون متفجرات في محيط مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وذكرت الحكومة السورية أن هذه الصواريخ تسببت في "أضرار مادية".

السيد الرئيس،

27- تذكرنا بعض هذه التطورات بأن العديد من التوترات والحوادث في جميع أنحاء سوريا ذات طبيعة دولية، وأن سيادة سوريا لا تزال معرضة للخطر، وأن وجود خمسة جيوش أجنبية يشكل خطراً جسيماً يهدد السلم والأمن الدوليين.

28- هذا هو أحد الأسباب التي تجعل عمل اللجنة الدستورية مدخلاً جيداً، لكنها لا تستطيع في حد ذاتها حل النزاع. هناك حاجة حقيقية لدبلوماسية سورية بناءة بين الأطراف الدولية الرئيسية إذا ما أردنا تنفيذ جميع جوانب ولايتي، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254.

29- آمل أن تمكن الفرص القادمة للاتصالات المباشرة بين الأطراف الدولية الرئيسية من تعميق محادثاتهم وسد الفجوات الكبيرة في كثير من الأحيان بين مواقفهم المعلنة، وكذلك تمكينهم من دعم جهود الأمم المتحدة بشكل موحد. أرى مجالاً واسعاً للأطراف الدولية الرئيسية لإحداث فرق، والعمل معًا ومع السوريين، خطوة بخطوة، بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة لتحقيق ولايتي وفقاً للقرار

2254: ضمان إطلاق سراح المعتقلين والمختطفين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين؛ وخلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة تمكن العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين، والتوصل إلى تسوية سياسية نهائية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بناءً على دستور جديد وانتخابات شاملة وحرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة؛ ومعالجة مسألة تواجد خمس جيوش أجنبية، واستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها بشكل كامل. هناك أيضًا قضايا أخرى حيث لا يزال هناك مجال واسع للدبلوماسية البناءة، مثل العقوبات والعمل على إنعاش الاقتصاد السوري وازدهاره.

30- لكن في الوقت الحالي، في الأسبوع المقبل، دعونا نركز على دعم أعضاء اللجنة الدستورية لتعميق عملهم، وبناء بعض الثقة في مسار سياسي للخروج من الصراع السوري.

شكراً السيد الرئيس